السوق يدخل 2026 بأقوى زخم استثماري منذ 17 عاماً.. و26,58 مليار دينار إجمالي السيولة

البورصة تختتم 2025 بمكاسب قياسية تخطت 9,6 مليارات دينار

شريف حمدي

في ختام عام استثنائي بكل المقاييس، تطوي بورصة الكويت صفحة 2025 وقد رسخت موقعها كأحد أبرز أسواق المال أداء في المنطقة، بعد أن سجلت مكاسب سوقية تجاوزت 9,6 مليارات دينار، ونجحت في استعادة مستويات تاريخية غابت عن شاشات التداول لأكثر من 17 عاما، أرقام العام المنتهي لا تعكس فقط صعودا سعريا مؤقتا، بل تؤشر إلى تحول هيكلي في عمق السوق وسلوك المستثمرين، مع قفزة لافتة في معدلات السيولة اليومية، وارتفاع إجمالي أحجام التداول إلى 117 مليار سهم، بنمو بلغ 72٪ مقارنة بالعام السابق، في دلالة واضحة على اتساع قاعدة المشاركة وتنوع الرؤى الاستثمارية.

هذا الزخم انعكس بوضوح على أداء المؤشرات، إذ حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 21,1٪، وارتفع المؤشر الرئيسي 20,1٪، فيما سجل مؤشر السوق العام نموا بنسبة 20,9٪، في عام يمكن وصفه بالقياسي من حيث العوائد واتساع نطاق الصعود ليشمل معظم القطاعات، ومع دخول 2026، لا يبدو هذا الأداء مجرد حصيلة عام ناجح، بل قاعدة انطلاق لمرحلة جديدة تعززها عوامل متعددة، تتراوح بين وفرة الفرص الاستثمارية، وتنامي الثقة المحلية والأجنبية، واستمرار برنامج تطوير السوق، ما يعيد طرح بورصة الكويت كوجهة استثمارية قادرة على الجمع بين العائد المرتفع والاستقرار النسبي في بيئة إقليمية شديدة التقلب.

«الأنباء» رصدت أهم 10 عوامل إيجابية لبورصة الكويت خلال العام الماضي والتي تؤسس للانطلاق خلال العام الجديد، أبرزها ما يلي:

1ـ توافر الفرص الواعدة في عدد من قطاعات السوق بعد اتساع رقعة التداولات لتشمل اسهم مكثت لفترات طويلة بعيدة عن الأنظار، إذ تشهد أسهم متوسطة وصغيرة منتقاة بعناية إقبالا واسعا من قبل مجاميع استثمارية تملك من الخبرات والوعي الاستثماري رصيدا يمكنها من اقتناص الفرص في الوقت المناسب.

2ـ تنوع الفكر الاستثماري الذي لم يعد مقصورا على أسهم كبيرة دامت لفترات طويلة محط اهتمام المتعاملين، هذا التنوع تعبر عنه أحجام التداول القياسية والتي قفزت إلى 117 مليار سهم بنهاية العام المنقضي، مقارنة بنحو 68 مليار سهم في الفترة المماثلة من العام الذي سبقه بنسبة ارتفاع 72٪، ما يشير إلى فتح شهية المستثمرين بمختلف توجهاتهم وقناعاتهم الاستثمارية والإقبال على الأسهم المدرجة في اغلب القطاعات بقيادة البنوك والاتصالات والخدمات المالية والعقار، إضافة إلى قطاع الصناعية.

3ـ تنامي الثقة في بورصة الكويت كوعاء استثماري يستعيد بريقه مهما خفت، كونه يحقق عوائد تظل الأعلى بين مختلف الوجهات الاستثمارية، حيث ارتفعت خلال العام الماضي القيم السعرية لكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، ويعبر عن ذلك ارتفاع المؤشرات الوزنية لـ 10 قطاعات رئيسية من أصل 13 قطاعا يحوي الأسهم المدرجة ببورصة الكويت، وتصدر هذه القطاعات من حيث الأعلى ارتفاع «العقار» بـ 48٪، وكان لافتا ارتفاع مؤشر قطاع البنوك الوزني بنسبة تخطت 19,2٪، وقطاع الخدمات المالية بـ 25,7٪ من بداية العام.

4ـ من أبرز العوامل التي تدعم استقرار السوق وتضمن استكمال مسيرته الإيجابية، النزعة الشرائية التي تسيطر على مجريات التداول بشكل عام، والتي نتج عنها قفزة على مستوى المكاسب السوقية القياسية خلال 2025 بما يزيد على 9,6 مليارات دينار بنسبة تفوق الـ 21٪ ببلوغ القيمة 53,2 مليار دينار مقابل 43,5 مليارا في نهاية 2024، علما أن القيمة تخطت 54 مليارا خلال أكتوبر من العام الماضي وهو مستوى غاب عن شاشات التداول لأكثر من 17 عاما منذ تداعيات الأزمة المالية في 2008.

5ـ قدرة سوق المال على امتصاص الصدمات الناتجة عن التطورات الجيوسياسية المتلاحقة التي تشهدها المنطقة، إذ أثبتت التجارب السابقة ان سوق الكويت يعد من أقل هذه الأسواق تأثرا بالتداعيات السلبية بما يملكه من أداء متوازن، ويدل على ذلك تواجد بورصة الكويت في مقدمة أسواق المنطقة من حيث الأفضل أداء، وهو ما تبرهن عنه مكاسب مؤشرات السوق، إذ حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 21,1٪ بإضافة 1660 نقطة ليصل إلى 9498 نقطة، وارتفاع المؤشر الرئيسي بـ 20,1٪ بمكاسب 1395 نقطة ليصل إلى 8302 نقطة، وارتفاع مؤشر السوق العام 20,9٪ بمكاسب 1545 نقطة ليصل إلى 8907 نقاط بنهاية العام.

6ـ استقبال السوق لتدفقات محلية وأجنبية غير مسبوقة العام الماضي كمؤشر على تنامي الثقة في هذا السوق الذي يحقق عوائد مجزية، فتح شهية المستثمرين لضخ مزيد من الأموال لحصد مزيد من المكاسب سواء في شكل عوائد سوقية جراء ارتفاع أسعار الأسهم، أو توزيعات نقدية أو منحة سواء سنوية أو فصلية، وكان لافتا خلال 2025 ان السوق استقبل قرابة 26.58 مليار دينار ليقفز المتوسط اليومي إلى 107 ملايين دينار مقابل 12 مليار دينار بمتوسط يومي 68 مليون دينار في العام قبل الماضي، بنسبة ارتفاع 81٪.

7ـ المتتبع لسوق المال الكويتي، يلحظ زيادة مستمرة على مستوى قيمة تملك الأجانب بأسهم السوق الأول لتبلغ بنهاية العام مستوى 7 مليارات دينار، ما يشير إلى أمرين، الأول تنامي ثقة المستثمرين الأجانب بالسوق بعد ان بات أكثر جاذبية بسبب الفرص الاستثمارية الواعدة، والثاني توافر الشفافية في الإفصاح، وتحسين البنية التحتية واستحداث أنظمة تسوية تواكب أفضل الممارسات العالمية.

8ـ استقبال السوق لتدفقات أجنبية من خلال المراجعات الدورية لمؤشرات «MSCI» و«FTSE» و«S&P» عبر الصناديق التابعة لهذه المؤشرات، حيث تشير هذه التدفقات إلى مدى ثقة المؤسسات العالمية في سوق المال المحلي.

9ـ ارتفاع أعداد حسابات التداول النشطة بشكل تدريجي، ببلوغ العدد وفقا لآخر إحصائية رسمية 45,6 ألف حساب مقابل 22,5 ألف حساب في ديسمبر 2024، هذا الارتفاع اللافت يدل على قدرة السوق على استقطاب أصحاب الحسابات الخاملة بعد فتح شهيتهم وتوجههم لسوق الأسهم كأفضل الخيارات التي تحقق لهم العوائد المجزية بعد دراسة الفرص المتاحة في جميع القطاعات.

10ـ استكمال مسيرة تطوير السوق من العوامل التي تعزز تفوقه وتضمن بقاءه في دائرة الأفضل أداء بالمنطقة، إذ تواصل منظومة السوق المضي قدما لإنجاز برنامج التطوير، بما يضمن سوقا ماليا أكثر كفاءة وجاذبية يلبي طموحات المستثمرين ويتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، فضلا عن تهيئة السوق لإدخال أدوات ومنتجات استثمارية جديدة تعزز من عمقه وسيولته.

محطات وأرقام السوق في 2025

- 18 فبراير.. أعلى سيولة استقبلها السوق بقيمة تخطت 248 مليون دينار.
- 13 يوليو.. إطلاق الطرف المقابل المركزي CCP ضمن المرحلة الرابعة من خطة تطوير السوق.
- 15 سبتمبر.. ملكيات الأجانب بالسوق الأول تتخطى 7 مليارات دينار رسميا.
- 12 أكتوبر.. تمديد ساعات التداول المستمر لمدة نصف ساعة إضافية.
- 30 أكتوبر.. أعلى قيمة سوقية سجلتها البورصة بـ 54,009 مليار دينار.
- 11 ديسمبر.. مؤشر السوق الأول يتجاوز 9700 نقطة كأعلى مستوى منذ إطلاقه.
- 14 ديسمبر.. إطلاق سوق الشركات الناشئة واستقبال طلبات الإدراج.

في إطار التزام البنك بتقديم أفضل تجربة مصرفية رقمية لعملائه

«الوطني» يطلق تحديثات مبتكرة لتطبيقه على الموبايل

في إطار التزامه الراسخ بتقديم أفضل تجربة مصرفية رقمية لعملائه، أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق مجموعة من التحديثات والتحسينات النوعية على برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، في خطوة تعكس ريادته في الابتكار وتوظيف أحدث التقنيات لتلبية احتياجات العملاء المتغيرة.

يأتي هذا التطوير ليمنح مستخدمي التطبيق تجربة مصرفية أكثر سهولة وأمانا، مع مزايا جديدة تواكب أسلوب حياتهم العصري وتتيح لهم إدارة شؤونهم المالية في أي وقت ومن أي مكان.

وتعكس هذه المبادرة حرص «الوطني» على تعزيز مرونة الخدمات الرقمية وتوفير حلول مبتكرة تضمن للعملاء أعلى مستويات الراحة والرفاهية، بما يرسخ مكانته الرائدة على مستوى المنطقة في مجال التحول الرقمي.

وتشمل التحديثات الجديدة مجموعة من المزايا التي تمنح العملاء تحكما أفضل في معاملاتهم المصرفية، وتوفر لهم تجربة سلسة ومتكاملة ترتقي إلى أعلى المعايير العالمية في الأمان والجودة.

إدارة المحافظ الرقمية

تمكن خدمة إدارة المحافظ الرقمية التي تمت إضافتها مؤخرا إلى برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، المستخدمين من عرض جميع محافظ الرقمية والأجهزة التي تخزن بطاقاتهم، سواء كانت ائتمانية أو مسبقة الدفع أو بطاقات السحب الآلي.

تم تصميم هذه الميزة لتعزيز مستويات الأمان، حيث تمنح العملاء رؤية واضحة لمعرفة الأجهزة والمحافظ التي تستخدم بطاقاتهم عبر خدمات مثل Apple Pay وSamsung Pay وGarmin Pay، ما يعزز الأمان ويوفر راحة البال، ويساعد العملاء على التحكم الكامل ببطاقاتهم.

وبفضل هذه الخدمة، يمكن للمستخدمين تحديد أي استخدام غير مصرح به واتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل فوري.

مركز الإشعارات بتصميم جديد

تم تطوير تصميم مركز الإشعارات في برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل بهدف تشجيع المستخدمين على التحول من الرسائل النصية (SMS) إلى الإشعارات الفورية (Push)، دون الحاجة لتذكر آخر أربعة أرقام من البطاقة أو الحساب عند مراجعة العمليات.

وتتضمن أبرز مزايا التصميم الجديد:

- إضافة صورة للبطاقة بجانب كل إشعار خاص بعمليات البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع.
- الاطلاع على اسم المتجر التي تمت عليه العملية المصرفية تحسين ترتيب وعرض قائمة العمليات لتسهيل تتبع المعاملات بشكل أكثر وضوحا وسلاسة.
- إضافة خاصية البحث ضمن إشعارات المعاملات.

ويمنح التصميم المطور لمركز الإشعارات المستخدمين رؤية أوضح وتحكما أكبر، مما يساعد على تعزيز الأمان والقدرة على اكتشاف أي استخدام غير مصرح به واتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل سريع.

محمد الدخيل

برنامج المنزل من «الوطني»

يمكن للعملاء الاطلاع على قائمة المحلات المشاركة ببرنامج المنزل من الوطني للاستفادة من العروض والخصومات الحصرية.

وتعليقا على إطلاق التحسينات الجديدة على برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، قال نائب مساعد للرئيس ـ رئيس قنوات الخدمات المصرفية الرقمية في بنك الكويت الوطني محمد الدخيل: «تأتي هذه التحديثات في إطار استراتيجيتنا لتقديم تجربة مصرفية رقمية أكثر تطورا وأمانا، بما يعكس التزامنا الدائم بوضع العميل في صميم كل ما نقوم به».

وأكد الدخيل حرص بنك الكويت الوطني على تزويد عملائه بأحدث الحلول التي تمنحهم الراحة والتحكم الكامل في تعاملاتهم المالية، في ظل إيمانه بأن الابتكار بات ضرورة وليس خيارا.

وأضاف: «نعمل باستمرار على تطوير برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل من خلال إضافة مزايا جديدة تعكس التزامنا بتقديم تجربة مصرفية ذكية وسلسة وسريعة. ومن خلال هذه التحسينات المستمرة، نهدف إلى تمكين عملائنا من إدارة شؤونهم المالية ومعاملاتهم بسهولة ومرونة تامة».

وأشار الدخيل إلى أن الإقبال المتزايد من العملاء على استخدام البرنامج ساهم في تعزيز مكانته كخيار مثالي للخدمات المصرفية اليومية، بفضل ما يوفره من حلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم وتواكب تطلعاتهم.

ويتيح برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل لمستخدميه إنجاز المعاملات المصرفية المختلفة، ومنها فتح حساب جديد، الاطلاع على المعاملات التي تمت على الحساب والبطاقات الائتمانية، وكذلك الاطلاع على مجموع نقاط مايلز الوطني ونقاط برنامج مكافآت الوطني، وسداد مستحقات البطاقات الائتمانية والفواتير الإلكترونية المختلفة، فضلا عن تحديد مواقع فروع الوطني ومواقع أجهزة الوطني للسحب الآلي وأجهزة الإيداع النقدي في الكويت وغيرها من الخدمات.

جهود حكومية متكاملة لجذب شركات جديدة لتعزيز موقع الكويت الجوي

التنيب: «كافكو» تقدم خدماتها لأكثر من 60 شركة طيران

مشعل التنيب في صورة جماعية مع موظفي الشركة خلال الحفل السنوي

أحمد مغربي

أكد المدير العام للشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود «كافكو»، مشعل عبدالله التنيب أن هناك توجها حكوميا يجري العمل حاليا على بلورته ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى جذب شركات الطيران العالمية وزيادة الحركة الجوية، وذلك بالتعاون مع هيئة الطيران المدني والجهات الحكومية المعنية.

وأوضح التنيب، في تصريح على هامش الحفل السنوي للشركة، أن هناك تنسيقا مستمرا مع هيئة الطيران المدني في إطار دعم منظومة شاملة لا تقتصر على خدمات الوقود فقط.

وبين أن جذب شركات الطيران لا يعتمد على عامل واحد، بل على منظومة متكاملة تشمل تسهيل إجراءات التأشيرات، وتطوير القطاع السياحي، وتحديث أنظمة التأمين، مشيدا بدور وزارة الداخلية والجهات الحكومية الأخرى في دعم هذا التوجه.

وأشار إلى أن العمل جار حاليا مع هيئة الطيران المدني لبحث آلية تحفيزية تستهدف مختلف شركات الطيران، متوقعا أن تسهم هذه الآلية في زيادة عدد الرحلات وفتح وجهات جديدة خلال الفترة المقبلة.

وأكد التنيب أن افتتاح مبنى مطار الكويت الجديد (T2) يمثل محطة مفصلية في مستقبل النقل الجوي بالكويت، لافتا إلى أن «كافكو» تعمل بالتوازي على تنفيذ خطة توسعة شاملة تشمل توظيف عمالة جديدة، وشراء معدات وسيارات تزويد حديثة، والاستعداد للطلب المتزايد والحركة المستقبلية.

وكشف التنيب عن أن «كافكو» تقدم خدماتها حاليا لأكثر من 60 شركة طيران، ما يعكس الثقة التشغيلية التي تحظى بها الشركة في قطاع الطيران، مشيرا إلى أن الخطوط الجوية الكويتية تعد العميل الوطني الأكبر، إلى جانب شركة طيران الجزيرة التي تشهد توسعا ملحوظا في فتح الوجهات وزيادة حجم الأسطول.

وتوقع أن تؤدي التحفيزات المرتقبة إلى زيادة عدد الرحلات للشركات العاملة، لاسيما مع تنامي الطلب على السفر خلال المواسم السياحية ونهاية العام، لافتا إلى توسعات واضحة في وجهات مثل لندن وإسطنبول.

وفيما يتعلق بتسعير وقود الطائرات، أوضح التنيب أن آليات الخصم والحوافز تخضع لقرارات مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية، مبينا أن قرارات سابقة ربطت الخصومات بعدد الرحلات السنوية.

وعن الوضع التنظيمي للشركة، أكد أن «كافكو» تعمل حاليا تحت مظلة شركة البترول الوطنية الكويتية، نافيا وجود أي قرارات رسمية بشأن تغيير تبعيتها، مشيرا إلى أن أي تغيير مستقبلي سيخضع لقرارات الجهات المختصة.

وأضاف التنيب أن الشركة تواصل ترسيخ ثقافة العمل القائمة على الانضباط والمسؤولية والعمل بروح الفريق، مؤكدا أن السلامة في «كافكو» ليست شعارا بل سلوك يومي، وهو ما توج بحصول الشركة على تقدير دولي في مجال الصحة والسلامة المهنية خلال العام الحالي، إلى جانب استكمال متطلبات أنظمة الإدارة المتكاملة للجودة والسلامة والبيئة.

وأكد أن إنجازات الشركة لا تقاس بالشهادات فقط، بل بالاستثمار المستمر في العنصر البشري، من خلال تطوير برامج التدريب وبناء القيادات الوطنية وإطلاق مبادرات نوعية، من بينها برنامج إدارة المواهب.

واختتم التنيب بالتأكيد على أن استراتيجية «كافكو» للمرحلة المقبلة ترتكز على تسريع التحول الرقمي، ودعم الاستدامة وحماية البيئة، وتعزيز الاستثمار في الإنسان، معربا عن ثقته بقدرة كوادر الشركة على مواجهة التحديات المستقبلية والحفاظ على مكانة «كافكو» كشريك استراتيجي موثوق في قطاع الطيران.